



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية  
Iraqi Journal For  
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE : 2791-092X

Arcif : 0.375

## The role of financial innovation in enhancing the efficiency of banking performance in the digital economy

### دور الابتكار المالي في تعزيز كفاءة الأداء المصرفي في الاقتصاد الرقمي

م.م. مريم رياض خليل

Maryam Riyad Khalil

Maream.riyadh@nahrainuniv.edu.iq

جامعة النهرين

#### Abstract

This study aimed to measure the role of financial innovation as a mediating variable in enhancing banking performance efficiency within the digital economy environment. To achieve this objective, the study adopted a descriptive-analytical approach and selected a purposive sample of seven private commercial banks operating in Baghdad that had maintained stable profitability over the past five years. The study population comprised 260 administrative and executive management employees, who were provided with a questionnaire as the primary data collection tool. Of these, 155 questionnaires were returned and deemed valid for statistical analysis. The study reached several conclusions, most notably the statistically significant impact of the digital economy on banking performance efficiency. This impact is significantly enhanced when financial innovation, in its various dimensions (liquidity, financing, investment, pricing, and risk management), mediates the process. The study concluded with several recommendations, the most important of which is the necessity for the surveyed banks to upgrade their digital infrastructure and continuously invest in innovative financial solutions to ensure the sustainability of their operational and financial efficiency and to meet the requirements of the transition to a digital economy.

**Keywords:** Financial innovation, digital transformation, banking services.

#### المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس دور الابتكار المالي كمتغير وسيط في تعزيز كفاءة الأداء المصرفي في ظل بيئة الاقتصاد الرقمي. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وجرى اختيار عينة قصدية تملت في (7) مصارف تجارية خاصة تعمل في مدينة بغداد واستقرت ربحيتها خلال السنوات الخمس الأخيرة. شمل مجتمع الدراسة (260) موظفاً من القيادات الإدارية والتنفيذية، ووزعت عليهم استمارة استبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، استُرد منها (155) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية للاقتصاد الرقمي في كفاءة الأداء المصرفي، وأن هذا الأثر يتعزز بشكل ملحوظ عند توسط الابتكار المالي بأبعاده المختلفة (السيولة، التمويل، الاستثمار، التسعير، وإدارة المخاطر). واختتمت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة قيام المصارف المبحوثة بتحديث بنيتها التحتية الرقمية والاستثمار المستمر في الحلول المالية الابتكارية لضمان استدامة كفاءتها التشغيلية والمالية وتلبية متطلبات التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

### المقدمة

يشهد العالم المعاصر تحولات جوهرية نتيجة التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أدى إلى ظهور ما يُعرف بالاقتصاد الرقمي (Digital Economy) الذي يعتمد على المعرفة والبيانات والتقنيات الحديثة في إدارة الأنشطة الاقتصادية. وقد انعكس هذا التحول بشكل مباشر على القطاع المالي والمصرفي، حيث برز الابتكار المالي (Financial Innovation) كأحد أهم الأدوات التي تسهم في تطوير الخدمات المالية وتحسين كفاءتها. فالابتكار المالي لا يقتصر على تقديم منتجات جديدة فحسب، بل يشمل أيضًا تطوير العمليات والآليات المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية. وفي هذا السياق، أصبح التكامل بين الابتكار المالي والاقتصاد الرقمي ضرورة حتمية لمواكبة التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية العالمية. إذ يتيح الاقتصاد الرقمي للمؤسسات المالية الاستفادة من التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي (Artificial INTELLIGENCE) والتطبيقات الإلكترونية، مما يساهم في تحسين جودة الخدمات وزيادة سرعة إنجاز المعاملات. كما يساعد الابتكار المالي في تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية. لذلك، يمثل الابتكار المالي في ظل الاقتصاد الرقمي أحد الركائز الأساسية لتطوير القطاع المصرفي وتحقيق الكفاءة والاستدامة، مما يدفع المصارف إلى تبني استراتيجيات حديثة تعتمد على التكنولوجيا لمواجهة التحديات وتحقيق ميزة تنافسية في السوق.

**أولاً: مشكلة البحث:** في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد الرقمي، أصبحت المصارف التجارية مطالبة بتبني التقنيات الرقمية والابتكارات المالية بما يساهم في تحسين كفاءة أدائها المصرفي وتعزيز قدرتها التنافسية. وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بتطبيقات الاقتصاد الرقمي، إلا أن مستوى الاستفادة منها في تعزيز الابتكار المالي وتحسين كفاءة الأداء المصرفي ما يزال متفاوتاً بين المصارف التجارية العراقية، فضلاً عن محدودية الدراسات التي تناولت الدور الوسيط للابتكار المالي في العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وكفاءة الأداء المصرفي. ومن هنا تتمثل مشكلة البحث في تحديد طبيعة تأثير الاقتصاد الرقمي في كفاءة الأداء المصرفي، والكشف عن الدور الوسيط للابتكار المالي في هذه العلاقة. وتنبثق عن مشكلة البحث التساؤلات الآتية:

1. ما مستوى تبني الابتكار المالي في تلك المصارف؟
2. ما مستوى كفاءة الأداء المصرفي في المصارف التجارية الخاصة؟
3. هل يؤثر الاقتصاد الرقمي في الابتكار المالي؟
4. هل يؤثر الابتكار المالي في كفاءة الأداء المصرفي؟
5. هل يؤدي الابتكار المالي دوراً وسيطاً في العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وكفاءة الأداء المصرفي؟

**ثانياً أهمية البحث:** تكمن الأهمية العلمية لهذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على أحد أهم الاتجاهات الحديثة في مجال الدراسات المالية والمصرفية، وهو الابتكار المالي وعلاقته بالاقتصاد الرقمي. إذ يساهم البحث في إثراء الأدبيات العلمية من خلال توضيح المفاهيم المرتبطة بالابتكار المالي والتحول الرقمي، وتحليل دورهما في تحسين كفاءة الأداء المصرفي. كما يوفر إطاراً نظرياً يمكن أن يُستفاد منه في الدراسات المستقبلية ذات الصلة. أما من الناحية العملية، فتبرز أهمية الموضوع في كونه يقدم رؤية تطبيقية للمصارف والمؤسسات المالية حول كيفية الاستفادة من الابتكار المالي في تطوير خدماتها وتحسين أدائها. إذ يساعد في توجيه صناع القرار نحو تبني التقنيات الحديثة وتعزيز التحول الرقمي بما يحقق الكفاءة وتقليل التكاليف. كما يساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية وزيادة رضا العملاء، فضلاً عن دعم القدرة التنافسية للمصارف في الأسواق المحلية والعالمية.

### ثالثاً: هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل تأثير الاقتصاد الرقمي في كفاءة الأداء

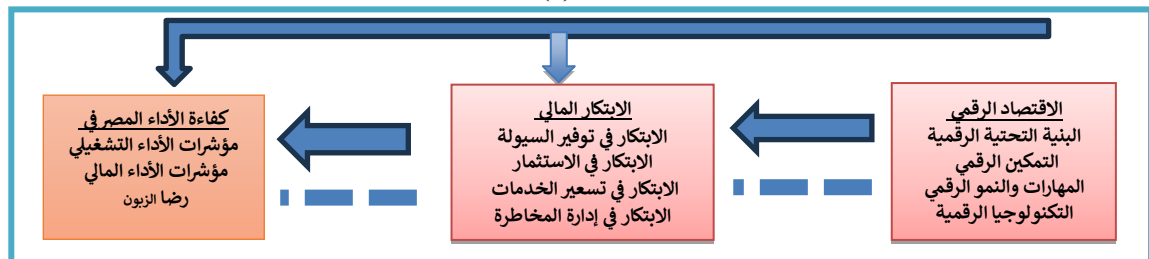
المصرفي من خلال الدور الوسيط للابتكار المالي في المصارف التجارية الخاصة العراقية. ويتفرع عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الآتية:

1. توضيح الإطار المفاهيمي لكل من الاقتصاد الرقمي والابتكار المالي وكفاءة الأداء المصرفي.
2. التعرف على مستوى تطبيق أبعاد الاقتصاد الرقمي في المصارف التجارية الخاصة.
3. قياس مستوى تبني الابتكار المالي في المصارف التجارية الخاصة.
4. قياس مستوى كفاءة الأداء المصرفي في المصارف التجارية الخاصة.
5. اختبار تأثير الاقتصاد الرقمي في الابتكار المالي.
6. اختبار تأثير الاقتصاد الرقمي في كفاءة الأداء المصرفي.
7. اختبار تأثير الابتكار المالي في كفاءة الأداء المصرفي.
8. اختبار الدور الوسيط للابتكار المالي في العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وكفاءة الأداء المصرفي.

### رابعاً: فرضية البحث: في ضوء مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضيات الآتية:-

1. توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للاقتصاد الرقمي في كفاءة الأداء المصرفي.
  2. توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للاقتصاد الرقمي في الابتكار المالي.
  3. توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للابتكار المالي في كفاءة الأداء المصرفي.
  4. يزداد تأثير الاقتصاد الرقمي في كفاءة الأداء المصرفي بتوسيط الابتكار المالي.
- خامساً: مخطط الافتراضي للبحث:** يجسد النموذج الافتراضي أدناه هيكلية الدراسة، حيث يوضح دور الابتكار المالي كمتغير وسيط في تعزيز كفاءة الأداء المصرفي كمتغير تابع، وذلك في ظل أبعاد الاقتصاد الرقمي التي تشكل البيئة الحاضنة والمحفزة لهذه العلاقة.

شكل (1)



### سادساً: حدود البحث

#### ● الحدود المكانية

● تتمثل الحدود المكانية للبحث استقصاء عينة من المصارف التجارية الخاصة في مدينة بغداد والمتمثلة (مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الشرق الاوسط العراقي للأستثمار، مصرف الخليج التجاري، مصرف آشور الدولي، مصرف المنصور للأستثمار، مصرف عبر العراق للأستثمار).

**سابعاً: منهجية البحث:** يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، كمنهج رئيسي. للدراسة حيث يوظف الجانب الوصفي في استعراض الأدبيات، وعرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالابتكار المالي، كفاءة الاداء المصرفي والاقتصاد الرقمي في حيث يستخدم الجانب التحليلي لتفسير طبيعة العلاقة بين الابتكار المالي (كمتغير مستقل) وكفاءة الأداء المصرفي (كمتغير تابع) مع تحليل اثر بيئة التحول الرقمي في تطوير الخدمات وتحسين مؤشرات الأداء. ويهدف هذا المنهج التكامل الى تقديم تفسير علمي دقيق ومنظم للظاهرة محل الدراسة، وصولاً الى استخلاص النتائج وتقديم التوصيات المناسبة.

### ثامناً: مؤشرات قياس متغيرات البحث

1. مؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي (المتغير المستقل): اعتمد البحث في قياس الاقتصاد

الرقمي على مقياس (Oloyede et al. 2023)، والذي تضمن أربعة أبعاد رئيسية هي: البنية التحتية الرقمية، والتمكين الرقمي، والمهارات الرقمية، والتكنولوجيا الرقمية، وذلك لقياس مستوى تبني المصارف للتقنيات الرقمية وقدرتها على توظيفها في تطوير العمليات والخدمات المصرفية.

2. مؤشرات قياس الابتكار المالي (المتغير الوسيط): اعتمد البحث في قياس الابتكار المالي على مقياس سلطان وعزب (2017)، والذي اشتمل على خمسة أبعاد هي: الابتكار في توفير السيولة، والابتكار في الاستثمار، والابتكار في التمويل، والابتكار في تسعير الخدمات المصرفية، والإبداع في إدارة المخاطرة، وذلك لقياس مستوى تبني المصارف للابتكارات المالية في مختلف أنشطتها.

3. مؤشرات قياس كفاءة الأداء المصرفي (المتغير التابع): اعتمد البحث في قياس كفاءة الأداء المصرفي على مقياس عبد الرحمن (2025)، والذي تضمن ثلاثة أبعاد هي: مؤشر الأداء التشغيلي، ومؤشر الأداء المالي، ورضا الزبون، وذلك لقياس مستوى كفاءة المصارف في تحقيق أهدافها التشغيلية والمالية وتعزيز رضا الزبائن.

**تاسعا: هيكلية البحث:** يقسم البحث الى ثلاث مباحث تناول المبحث الاول مفهوم الابتكار المالي والاقتصاد الرقمي في حين جاء المبحث الثاني كفاءة الأداء المصرفي في الاقتصاد الرقمي بينما تناول المبحث الثالث الجانب التطبيقي للبحث، وتم التوصل الى الاستنتاجات والتوصيات.

### المبحث الأول الابتكار المالي والاقتصاد الرقمي

#### أولاً: الابتكار المالي وأبعاده وأهميته

• **مفهوم الابتكار المالي:** يُعرّف الابتكار المالي بأنه عملية تطوير أدوات وخدمات وتقنيات مالية جديدة تهدف إلى تحسين كفاءة النظام المالي وتلبية احتياجات العملاء بطرق أكثر فعالية. ويشمل الابتكار المالي إدخال منتجات مصرفية حديثة، وتطوير وسائل الدفع الإلكترونية، واستخدام التكنولوجيا المالية (FinTech) في تقديم الخدمات. كما يساهم في تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة سرعة إنجاز المعاملات المالية، مما يعزز من تنافسية المؤسسات المصرفية. ويُعد الابتكار المالي أحد الركائز الأساسية في دعم الاقتصاد الرقمي، حيث يساعد على توسيع الشمول المالي وتحسين جودة الخدمات المقدمة. فضلاً عن ذلك، يساهم في إدارة المخاطر بشكل أفضل من خلال أدوات تحليل متقدمة تعتمد على البيانات. لذلك، أصبح الابتكار المالي ضرورة حتمية لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة (حسين، 2020: 22).

• **أنواعه:** تتعدد أنواع الابتكار المالي وفقاً لطبيعة التطور الذي يحدث في القطاع المالي، حيث يشمل أولاً الابتكار في المنتجات المالية، مثل تطوير أدوات استثمارية جديدة كالمشتقات المالية والصكوك. كما يتضمن الابتكار في الخدمات المالية، مثل الخدمات المصرفية الإلكترونية وتطبيقات الهاتف المحمول التي تسهل إجراء المعاملات. ويشمل أيضاً الابتكار في العمليات، من خلال استعمال التقنيات الحديثة كالأتمتة والذكاء الاصطناعي لتحسين كفاءة العمل وتقليل التكاليف. إضافة إلى ذلك، يوجد الابتكار المؤسسي-الذي يتعلق بتطوير نماذج أعمال جديدة داخل المؤسسات المالية. ولا يمكن إغفال الابتكار التكنولوجي الذي يعتمد على التكنولوجيا المالية (FinTech) مثل البلوك تشين والعملات الرقمية. وتساهم هذه الأنواع مجتمعة في تعزيز كفاءة الأداء المصرفي ومواكبة متطلبات الاقتصاد الرقمي (عبد الكريم، 2019: 54).

• **أبعاده:** اتفق المتخصصين في الإدارة المالية على أبعاد الابتكار المالي والتي تتمثل بما يلي :

أ. **الابتكار في توفير السيولة:** يقصد بالسيولة المصرفية بأنها قدرة المصارف على



مواجهة التزاماتها المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع (سلطان، عزب، 2017: 202) ومن خلال التعريف السابق نلاحظ ان السيولة هي مسألة حساسة وخطيرة وانها تدور حول نشاط محوري وهو توفير الأموال لمواجهة التزامات والظروف الطارئة بحيث لا يلحق الضرر بمصالح المصرف او مصالح الزبائن (سلطان، عزب، 2017: 202).

ب. **الابتكار في الاستثمار:** يشير هذا البعد الى توظيف الموارد ومنها النقد بهدف تحقيق عوائد مستقبلية، فهو العلاقة بين الموجود والزمن المستقبلي لتحقيق منفعة معينة، وتحمل مخاطر تنعكس بالخسائر، وتتمثل الوظائف الرئيسية للمدير المالي في وضع خطط للتمويل والحصول على الموارد المالية ومن ثم استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي الى زيادة فعالية عمليات وانجاز المنظمة الى الحد الأقصى (سلطان، عزب، 2017: 202).

ت. **الابتكار المالي في التمويل:** ان التمويل هو عبارة عن إتاحة او تدبير الموارد النقدية للمنظمة في اي وقت تكون الحاجة إليه والتي بموجبها توفر الموارد الحقيقة التي توجه لتكوين رؤوس اموال الجديد، ويكون التمويل عن طريق تحديد افضل مصدر للأموال وذلك بالمقارنة بين مصادره المتاحة (سلطان، عزب، 2017: 203).

ث. **الابتكار في تسعير الخدمات:** أن الابتكار في التسعير يتمثل في مجموعة أنشطة فرعية تختص بوظيفة التسعير وتتمثل هذه الأنشطة في الابتكار في عملية التوازن بيت التسعير الذي يقود الى الأرباح للمصرف والتسعير الجاذب للزبائن فضلاً عن الابتكار في توقيت التسعير في ضوء ظروف البلد والزبائن وحجم الخدمة المصرفية المقدمة وآلية واستراتيجية التسعير ومرونته (سلطان، عزب، 2017: 204).

ج. **الابتكار المالي في إدارة المخاطرة:** ان إدارة المخاطرة هي عملية تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر والتقليل من حدتها او الخسائر الناجمة عنها. وان الابتكار في ادارة المخاطرة يتمثل في التخطيط للمخاطر من خلال استعمال أدوات مناسبة لتحديد درجة التأكد وعدم التأكد فضلاً عن تبويب هذه المخاطر وفق تصنيفات محددة متفق عليها في المصرف لما ينطوي الابتكار في ادارة المخاطر على الرقابة والسيطرة عليها بهدف تقليلها وتجميع آثاره (القيسي، 2025: 379).

• **أهميته:** تنبع أهمية الابتكار المالي من دوره الحيوي في تطوير القطاع المصرفي وتعزيز كفاءته، إذ يساهم في تقديم خدمات مالية أكثر سرعة ودقة تلبي احتياجات العملاء المتزايدة. كما يساعد على خفض التكاليف التشغيلية من خلال الاعتماد على التقنيات الحديثة، مما يزيد من ربحية المؤسسات المالية. ويُعد الابتكار المالي أداة أساسية في دعم الاقتصاد الرقمي من خلال تسهيل المعاملات الإلكترونية وتوسيع نطاق الشمول المالي. فضلاً عن ذلك، يعزز القدرة التنافسية للمصارف في مواجهة التحديات العالمية والتغيرات التكنولوجية المتسارعة. ويساهم أيضاً في تحسين إدارة المخاطر باستخدام أدوات تحليل متقدمة تعتمد على البيانات. لذلك، أصبح الابتكار المالي عنصراً أساسياً لتحقيق الاستدامة والنمو في القطاع المالي (رميساء، أمانة، 2022: 12).

**ثانياً: مفهوم الاقتصاد الرقمي وخصائصه:** يقصد بالاقتصاد الرقمي ذلك النمط من الاقتصاد الذي يقوم على الاستخدام المباشر للتقنيات الرقمية في انتاج المعرفة وتداولها واستثمارها، حيث أصبحت المعرفة والمعلومات تمثلان العنصر الرئيس في توليد الثروة ودفع عجلة النمو الاقتصادي (خلف، 2026: 730). يتميز الاقتصاد الرقمي بعدد من الخصائص التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي، حيث يعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا الرقمية والإنترنت في إنجاز المعاملات المختلفة. كما يتسم بالسرعة العالية في تنفيذ العمليات الاقتصادية وتبادل المعلومات بشكل فوري. ويعتمد على البيانات كمورد أساسي في

اتخاذ القرارات وتحليل الأسواق. فضلاً عن ذلك، يتميز بقدرته على تقليل التكاليف التشغيلية من خلال الأتمتة واستعمال الأنظمة الذكية. كما يعزز من الابتكار والتطوير المستمر في مختلف القطاعات الاقتصادية وأخيراً، يتسم بالطابع العالمي، إذ يتيح تجاوز الحدود الجغرافية والوصول إلى الأسواق الدولية بسهولة (سليمان، 2020: 77).

#### • أبعاد الاقتصاد الرقمي

**1. البنية التحتية الرقمية:** تُعد البنية التحتية الرقمية الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الرقمي، إذ تشمل شبكات الاتصالات، والإنترنت عالي السرعة، ومراكز البيانات، والحوسبة السحابية، وأنظمة الدفع الإلكتروني. وتُسهم هذه البنية في تمكين المصارف من تقديم خدمات مالية رقمية بكفاءة وسرعة، كما تساعد على تقليل التكاليف التشغيلية وتحسين جودة الخدمات وتعزيز الوصول إلى العملاء. ومن ثم فإن توافر بنية تحتية رقمية متطورة يمثل عاملاً رئيسياً في نجاح الابتكار المالي ورفع كفاءة الأداء المصرفي.

**1. التمكين الرقمي:** يشير التمكين الرقمي إلى تهيئة البيئة المناسبة لتبني التقنيات الرقمية من خلال تطوير التشريعات والسياسات الداعمة، وتعزيز الأمن السيبراني، وتوفير الأنظمة والمنصات الرقمية التي تسهل تقديم الخدمات المالية. ويؤدي التمكين الرقمي إلى تعزيز قدرة المصارف على تبني الابتكارات المالية وتطوير خدماتها بما يسهم في تحسين الأداء وزيادة الكفاءة التشغيلية والقدرة التنافسية.

**2. المهارات والنمو الرقمي:** تمثل المهارات الرقمية القدرات والمعارف التي يمتلكها العاملون والعملاء لاستخدام التقنيات الرقمية بكفاءة، بينما يعبر النمو الرقمي عن التوسع في استخدام التكنولوجيا والخدمات الرقمية داخل المؤسسات. وتساعد هذه المهارات في رفع كفاءة استخدام الابتكارات المالية، وتحسين جودة الخدمات المصرفية، وزيادة الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الأداء المصرفي.

**3. التكنولوجيا الرقمية:** تشمل التكنولوجيا الرقمية التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، وسلسلة الكتل (Blockchain)، والحوسبة السحابية، وتحليل البيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء. وتسهم هذه التقنيات في تطوير المنتجات والخدمات المالية، وتحسين إدارة المخاطر، وتسريع تنفيذ العمليات المصرفية، وتعزيز دقة اتخاذ القرارات، مما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء المصرفي وتعزيز قدرة المصارف على المنافسة في الاقتصاد الرقمي (معروف، 2025 : 899).

**ثالثاً: العوامل التي تدفع المصارف نحو التحول الرقمي:** تتعدد الدوافع وراء تسريع التحول الرقمي في القطاع المصرفي، ومن أبرزها:

• **التكنولوجيا:** تُعد التكنولوجيا من أهم العوامل التي تدفع المصارف نحو التحول الرقمي، إذ تسهم في تطوير البنية التحتية للأنظمة المصرفية وتحسين كفاءة الأداء. فقد أدت التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية إلى تسريع العمليات المصرفية وزيادة دقتها، مما يقلل من الأخطاء البشرية. كما مكنت التكنولوجيا المصارف من تقديم خدمات إلكترونية متطورة مثل التطبيقات المصرفية والخدمات عبر الإنترنت، التي توفر الوقت والجهد للعملاء. إضافة إلى ذلك، تساعد في تعزيز أمن المعلومات من خلال استخدام أنظمة حماية متقدمة ضد الهجمات السيبرانية. وتسهم أيضاً في تحليل البيانات الضخمة لاتخاذ قرارات مالية أكثر دقة وفعالية. لذلك، أصبحت التكنولوجيا عنصراً أساسياً في تطوير القطاع المصرفي ومواكبة متطلبات الاقتصاد الرقمي (عبد الله، 2021: 43).

• **المنافسة:** تُعد المنافسة من أهم العوامل التي تدفع المصارف نحو التحول الرقمي، إذ تسعى المؤسسات المالية إلى تحسين خدماتها للحفاظ على حصتها في السوق وجذب أكبر عدد من العملاء. فقد أدت زيادة عدد المصارف التقليدية والرقمية إلى خلق بيئة تنافسية قوية

تعتمد على الابتكار وسرعة تقديم الخدمات. ففي العراق ، أدى دخول مصارف إقليمية رقمية الى خفض حصة السوق المحلية 5% خلال عام 2022. (2022:50, Abdulrazak&Ahmed)

• **متطلبات العملاء:** أصبح العملاء في العصر الحديث يبحثون عن السرعة والسهولة في إنجاز معاملاتهم المالية. فقد أدى تطور التكنولوجيا إلى زيادة توقعات العملاء للحصول على خدمات مصرفية متاحة على مدار الساعة عبر التطبيقات والمنصات الإلكترونية. كما يفضل العملاء تقليل الوقت والجهد من خلال استعمال الخدمات الرقمية بدلاً من زيارة الفروع التقليدية حيث يفضل 67% من العملاء إجراء جميع المعاملات المالية عبر الهاتف للعملاء الذين تحت سن 35 (2021:8, Accenture).

• **الآزمات العالمية:** عززت جائحة كوفيد - 19 الاعتماد على الخدمات الغير نقدية، حيث ارتفع استخدام الدفع الإلكتروني في العراق من 7% الى 22% بين 2020 و 2023 (AL-Saadi & Hchaimi, 2021:120).

**رابعاً: العلاقة بين الابتكار المالي والتحول الرقمي في المصارف:** ان العلاقة بين الابتكار المالي والتحول الرقمي بأنها علاقة تكامل وترابط وثيق، حيث يُعد التحول الرقمي البيئة الأساسية التي تسمح بظهور وتطبيق الابتكار المالي. فالابتكار المالي يعتمد على التقنيات الرقمية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين لتطوير منتجات وخدمات مالية جديدة. وفي المقابل، يساهم الابتكار المالي في تسريع عملية التحول الرقمي داخل المؤسسات المصرفية من خلال تقديم حلول أكثر كفاءة ومرونة. كما يؤدي هذا التكامل إلى تحسين جودة الخدمات المالية وزيادة سرعة إنجاز المعاملات. إضافة إلى ذلك، يساعد على تعزيز القدرة التنافسية للمصارف في الأسواق المحلية والعالمية. لذلك، فإن العلاقة بينهما تُعد علاقة تبادلية تهدف إلى تطوير القطاع المالي ومواكبة التطورات التكنولوجية (العامي، 2022: 32).

• **التكامل والتأثير المتبادل:** يتجسد التكامل بين الابتكار المالي والتحول الرقمي في كونهما عنصرين مترابطين يعملان معاً لتطوير القطاع المصرفي، حيث يوفر التحول الرقمي البنية التكنولوجية التي تتيح تطبيق الابتكارات المالية الحديثة. وفي المقابل، يساهم الابتكار المالي في تعزيز فعالية التحول الرقمي من خلال تقديم خدمات ومنتجات مالية مبتكرة تعتمد على التقنيات الرقمية. ويؤدي هذا التكامل إلى تحسين كفاءة العمليات المصرفية وزيادة سرعة إنجاز المعاملات وتقليل التكاليف التشغيلية. كما يظهر التأثير المتبادل بينهما في قدرة الابتكار المالي على تسريع تبني التقنيات الرقمية داخل المؤسسات المالية. وبالمقابل، يفتح التحول الرقمي المجال أمام تطوير حلول مالية جديدة تلبي احتياجات العملاء المتغيرة. لذلك، يمثل هذا التفاعل عاملاً أساسياً في تعزيز تطور واستدامة القطاع المالي. (العامي، 2022: 23).

### المبحث الثاني : كفاءة الأداء المصرفي في الاقتصاد الرقمي

**أولاً: مفهوم كفاءة الأداء المصرفي** 1 مؤشرات مالية وتشغيلية: يقصد بكفاءة الأداء المصرفي قدرة المصارف على استخدام مواردها المالية والبشرية والتقنية بكفاءة عالية لتحقيق أفضل النتائج بأقل التكاليف الممكنة. وتعتمد هذه الكفاءة على مجموعة من المؤشرات المالية مثل الربحية، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، التي تعكس مدى نجاح المصرف في تحقيق أرباح مستقرة. كما تشمل مؤشرات تشغيلية مثل سرعة إنجاز المعاملات، وجودة الخدمات المقدمة، وكفاءة استخدام الموارد الداخلية. ويُعد تحسين كفاءة الأداء المصرفي هدفاً أساسياً للإدارة المصرفية لضمان الاستمرارية والتنافسية في السوق. إضافة إلى ذلك، تساعد هذه المؤشرات في تقييم أداء المصرف واتخاذ قرارات

استراتيجية مناسبة. لذلك، فإن كفاءة الأداء المصرفي تمثل معيارًا مهمًا لقياس نجاح المؤسسات المالية (العبيدي، 2021: 44).

• **المؤشرات المالية الربحية- السيولة:** ان المؤشرات المالية مثل الربحية والسيولة من أهم أدوات قياس كفاءة الأداء المصرفي، إذ تعكس مدى قدرة المصرف على تحقيق أرباح واستمرار نشاطه المالي. وتشير الربحية إلى قدرة المصرف على توليد أرباح من خلال أنشطته المختلفة، ويُقاس ذلك بمؤشرات مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. أما السيولة فتعبر عن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل دون التعرض لمخاطر التعثر، من خلال توفر النقد والأصول السائلة. وتسهم هذه المؤشرات في تقييم الاستقرار المالي للمصارف واتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية سليمة. كما تساعد الإدارة المصرفية على تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي. لذلك، تُعد مؤشرات الربحية والسيولة أساسية في تحليل الأداء المصرفي (القيسي، 2025: 379).

• **المؤشرات التشغيلية:** تُعد المؤشرات التشغيلية من الأدوات المهمة لقياس كفاءة الأداء المصرفي، إذ تركز على مدى كفاءة تنفيذ العمليات والخدمات داخل المصرف. وتشمل هذه المؤشرات سرعة إنجاز المعاملات المالية، ومستوى جودة الخدمات المقدمة للعملاء، وكفاءة استخدام الموارد البشرية والتقنية. كما تعكس مدى قدرة المصرف على تقليل الأخطاء التشغيلية وتحسين دقة الإجراءات اليومية. فضلًا عن ذلك، تستعمل مؤشرات مثل عدد المعاملات المنجزة مقارنة بالتكاليف التشغيلية لتقييم كفاءة العمل الداخلي. وتساعد هذه المؤشرات الإدارة المصرفية في تحسين الأداء وتطوير أساليب العمل بما يرفع من مستوى الإنتاجية لذلك، تُعد المؤشرات التشغيلية عنصرًا أساسيًا في تقييم جودة وكفاءة العمليات المصرفية (عبد الرحمن، 2025: 55).

**ثانيًا: تأثير التحول الرقمي على خفض التكاليف :** يساهم التحول الرقمي بشكل كبير في خفض التكاليف التشغيلية داخل القطاع المصرفي من خلال تقليل الاعتماد على العمليات الورقية والفروع التقليدية. إذ تعتمد المصارف الرقمية على الأنظمة الإلكترونية التي تتيح إنجاز المعاملات بشكل أسرع وبموارد أقل، مما يقلل من نفقات التشغيل اليومية. كما يؤدي استخدام التطبيقات المصرفية والخدمات الذاتية إلى تقليل الحاجة إلى الموظفين في بعض المهام الروتينية. إضافة إلى ذلك، يساعد التحول الرقمي في خفض تكاليف الوقت والجهد المرتبطة بتنفيذ المعاملات المالية. ويسهم أيضًا في تقليل الأخطاء البشرية التي قد تؤدي إلى خسائر مالية. لذلك، يُعد التحول الرقمي أداة فعالة لتحسين الكفاءة وتقليل التكاليف في المصارف (الزهاوي، 2020: 36).

• **تقليل العمليات التقليدية:** يُسهم التحول الرقمي في تقليل العمليات التقليدية داخل القطاع المصرفي من خلال استبدال الإجراءات الورقية بالأنظمة الإلكترونية الحديثة. إذ أصبحت العديد من الخدمات المصرفية تُنجز عبر التطبيقات والمنصات الرقمية دون الحاجة إلى زيارة الفروع، مثل فتح الحسابات وتحويل الأموال ودفع الفواتير. كما أدى ذلك إلى تقليل الاعتماد على المعاملات اليدوية التي كانت تستغرق وقتًا وجهدًا كبيرين. ويساعد هذا التحول في تسريع إنجاز العمليات وزيادة دقتها وتقليل الأخطاء البشرية. فضلًا عن ذلك يساهم في تحسين تجربة العملاء من خلال توفير خدمات متاحة على مدار الساعة. لذلك يُعد تقليل العمليات التقليدية أحد أهم نتائج التحول الرقمي في تطوير العمل المصرفي (الخفاجي، 2021: 44).

• **زيادة السرعة والدقة:** يساهم التحول الرقمي في القطاع المصرفي بشكل واضح في زيادة سرعة ودقة إنجاز العمليات المالية، حيث تُنفذ المعاملات عبر أنظمة إلكترونية متطورة تقلل من الوقت المستغرق مقارنة بالأساليب التقليدية إذ تتيح التقنيات الرقمية معالجة



البيانات بشكل فوري، مما يسرع عمليات التحويل والدفع والاستعلام. كما تساعد هذه الأنظمة في تقليل الأخطاء البشرية الناتجة عن الإدخال اليدوي، مما يعزز من دقة النتائج المالية. إضافة إلى ذلك، توفر الأنظمة الرقمية رقابة آلية تساهم في تحسين جودة العمليات وضمان صحتها. ويؤدي ذلك إلى رفع كفاءة الأداء المصرفي وزيادة رضا العملاء. لذلك، يُعد عامل السرعة والدقة من أبرز مزايا التحول الرقمي في المصارف (الجبوري، 2020: 97).

**ثالثاً: قياس كفاءة الأداء المصرفي في ظل الابتكارات المالية:** يُقاس كفاءة الأداء المصرفي في ظل الابتكارات المالية من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى قدرة المصرف على تحقيق أهدافه بأفضل استخدام للموارد. إذ تستعمل المؤشرات المالية مثل الربحية (العائد على الأصول وحقوق الملكية) لقياس قدرة المصرف على توليد الأرباح في بيئة تعتمد على الابتكار المالي. كما تُعتمد المؤشرات التشغيلية مثل سرعة إنجاز المعاملات وجودة الخدمات الرقمية لقياس مدى تحسين العمليات المصرفية. ويساهم الابتكار المالي في تحسين دقة هذه القياسات من خلال استخدام التقنيات الحديثة وتحليل البيانات الضخمة. إضافة إلى ذلك، يساعد على مقارنة الأداء بين المصارف بشكل أكثر شفافية وفعالية. لذلك، أصبح قياس كفاءة الأداء المصرفي أكثر دقة وشمولية بفضل الابتكارات المالية (العبيدي، 2021: 43).

**• باستخدام مؤشرات الأداء:** يتم قياس كفاءة الأداء المصرفي باستخدام مؤشرات الأداء التي تعكس مدى نجاح المصرف في تحقيق أهدافه المالية والتشغيلية في ظل الابتكار المالي. وتشمل هذه المؤشرات المؤشرات المالية مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ونسبة الربحية، والتي توضح قدرة المصرف على تحقيق أرباح مستدامة. كما تتضمن المؤشرات التشغيلية مثل سرعة إنجاز المعاملات، وعدد الخدمات الرقمية المقدمة، ومستوى رضا العملاء. ويساهم الابتكار المالي في تحسين دقة هذه المؤشرات من خلال الاعتماد على الأنظمة الرقمية وتحليل البيانات بشكل متقدم. كما تساعد هذه المؤشرات في مقارنة أداء المصارف وتحديد نقاط القوة والضعف. لذلك، تُعد مؤشرات الأداء أداة أساسية لقياس الكفاءة في القطاع المصرفي الحديث (التميمي، 2020: 35).

**• في ظل الابتكار المالي:** في ظل الابتكار المالي أصبحت عملية قياس كفاءة الأداء المصرفي أكثر دقة وفعالية، وذلك بسبب اعتماد المصارف على التقنيات الحديثة في جمع وتحليل البيانات. إذ يتم استخدام مؤشرات مالية مثل الربحية والعائد على الأصول لقياس قدرة المصرف على تحقيق نتائج مالية إيجابية من خلال أدوات مالية مبتكرة. كما تُستخدم مؤشرات تشغيلية مثل سرعة تقديم الخدمات وجودة المعاملات الإلكترونية لقياس كفاءة العمليات الداخلية. ويساهم الابتكار المالي في تحسين جودة هذه المؤشرات من خلال الأتمتة وتقنيات الذكاء الاصطناعي. إضافة إلى ذلك، يساعد على توفير بيانات لحظية تسهل عملية اتخاذ القرار. لذلك، فإن الابتكار المالي يعزز من دقة وشمولية قياس الأداء المصرفي (الحاتمي، 2024: 729).

### المبحث الثالث : الجانب التطبيقي للبحث

**أولاً: مجتمع البحث وعينته:** اتجهت الباحثة الى استقصاء اراء عينة من المصارف التجارية الخاصة في مدينة بغداد ممن تتسم بالربحية المستقرة للخمس سنوات الأخيرة، فضلاً عن التوسع في اعداد الزبائن ومتابعة أدائها المالي في سوق بغداد للأوراق المالية (مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مصرف الخليج التجاري، مصرف اشور الدولي، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف عبر العراق للاستثمار)، وبعينة مقدارها (155) مستجيب من مجتمع (260) من موظفيها، وبحسب مخرجات الجدول (1).

الجدول (1) مجتمع البحث وعينته

| ت | المصارف                             | المجتمع | النسبة من الكلي | العينة |
|---|-------------------------------------|---------|-----------------|--------|
| 1 | مصرف بغداد                          | 38      | 14.4%           | 22     |
| 2 | مصرف الاستثمار العراقي              | 40      | 15.4%           | 24     |
| 3 | مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار | 40      | 15.4%           | 24     |
| 4 | مصرف الخليج التجاري                 | 35      | 13.4%           | 21     |
| 5 | مصرف اشور الدولي                    | 33      | 13%             | 20     |
| 6 | مصرف المنصور للاستثمار              | 35      | 13.4%           | 21     |
| 7 | مصرف عبر العراق للاستثمار           | 39      | 15%             | 23     |
|   | المجتمع                             | 260     | %100            | 155    |

### ثانياً: ديموغرافية العينة:

1. تبين للباحثة من نتائج الجدول (2)، ان عدد الاناث (87) مما جعلهم يشكلون نسبة (56%) من العينة بينما شكل الذكور ما نسبته (44%) وبعدها (68)، مما يجعل تفضيل المصارف للإناث على الذكور في التوظيف.
2. تصدرت شهادة البكالوريوس الترتيب بموجب التحصيل العلمي للمستجيبين وبنسبة (68%) وبعدها (106)، فيما كانت لشهادة الماجستير الترتيب الثاني وبنسبة (20%) وبعدها (31)، فيما شكلت شهادة الدكتوراه ما نسبته (9%) وبعدها (14) ولتحل بالترتيب الثالث، فيما تذيلت شهادة الدبلوم العالي ما نسبته (3%) وبعدها (4).
3. ومن جانب الخبرة فقد تبين ان سنوات الخبرة التي تزيد عن (15 سنة) حلت بالترتيب الأول وبنسبة (41%) وبعدها (64) مستجيب، بينما حلت سنوات الخبرة التي تزيد عن (20 سنة) بالترتيب الثاني وبنسبة (34%) وبعدها (53)، اما العينة التي تزيد خبرتها عن (10 سنوات) فقد كانت بالترتيب الثالث وبنسبة (17%) وبعدها (26) مستجيب، اما الترتيب الرابع والأخير فقد كان للعينة ممن لديه خبرة تقل عن (10 سنوات) وبنسبة (8%) وبعدها (12).

الجدول (2) ديموغرافية العينة

| النسبة | العدد | التفاصيل         | السمة الديموغرافية |
|--------|-------|------------------|--------------------|
| 44%    | 44    | الذكور           | النوع الاجتماعي    |
| 56%    | 87    | الاناث           |                    |
| 68%    | 106   | بكالوريوس        | المؤهل العلمي      |
| 3%     | 4     | دبلوم عالي       |                    |
| 20%    | 31    | ماجستير          |                    |
| 9%     | 14    | دكتوراه          |                    |
| 12%    | 8%    | أقل من 10 سنوات  | سنوات الخبرة       |
| 26%    | 17%   | أكثر من 10 سنوات |                    |
| 64%    | 41%   | أكثر من 15 سنوات |                    |
| 53%    | 34%   | أكثر من 20 سنوات |                    |

**ثالثاً: اختبارات الصدق والثبات على مستوى المتغيرات الثلاث:** اعتمدت الباحثة مقياس دراسة (Oloyede et al., 2023) للاستقصاء عن الاقتصاد المعرفي بصفته المتغير التفسيري، اذ تمثل النموذج بأربعة ابعاد (البنية التحتية الرقمية، التمكين الرقمي، المهارات الرقمية، التكنولوجيا الرقمية)، فيما قيس المتغير الوسيط الابتكار المالي من خلال مقياس دراسة (سلطان وعزب، 2017) والمتضمن الابعاد (الابداع في توفير السيولة، الابداع في الاستثمار، الابداع في التمويل، الابداع في تسعير الخدمات المصرفية، الابداع في المخاطرة)، اما المتغير المعتمد والمقصود بالتحسين كفاءة الأداء المصرفي، فقد اعتمد مقياس دراسة (عبد الرحمن، 2025) والمتضمن الابعاد (مؤشر الأداء التشغيلي، مؤشر الأداء المالي، رضا الزبون)، وقد حصلت المتغيرات الرئيسة الثلاث على الآتي:

1. حصل الاقتصاد الرقمي على معامل ثبات (0.912) اجمالاً وعبر (20) فقرة مثلته من خلال ابعاده الأربعة، اذ حاز بعد البنية التحتية الرقمية على معامل ثبات (0.798) ومعامل صدق (0.893)، بينما حصل بعد التمكين الرقمي على معاملي ثبات وصدق (0.834، 0.913)، فيما حصلت المهارات الرقمية على معاملي ثبات وصدق (0.778، 0.882)،

وأخيراً حصل بعد التكنولوجيا الرقمية على معاملي ثبات وصدق مقدارهما (0.877، 0.936)، وجميع القيم تزيد عن المعيار ( $\alpha \geq 0.70$ )، بينما كانت قيمة كفاية حجم العينة ( $KMO=0.775$ ).

2. حصل الابتكار المالي على معامل ثبات مقداره (0.932) وعبر (25) فقرة مثلته من خلال أبعاده الخمس، إذ حاز بعد الابداع في توفير السيولة على معامل ثبات (0.854) ومعامل صدق (0.924)، بينما حصل بعد الابداع في الاستثمار على معاملي ثبات وصدق (0.833، 0.912)، فيما حصل الابداع في التمويل على معاملي ثبات وصدق (0.787، 0.887)، وحصل بعد الابداع في تسعير الخدمات المصرفية على معاملي ثبات وصدق مقدارهما (0.897، 0.947)، وأخيراً حصل بعد الابداع في إدارة المخاطرة على معاملي ثبات وصدق (0.903، 0.950)، بينما كانت قيمة كفاية حجم العينة ( $KMO=0.833$ ).

3. حصل المتغير الرئيس كفاءة الأداء المصرفي على معامل ثبات (0.901)، وعبر (15) فقرة مثلته اجمالاً، والمتمثلة بالأبعاد الثلاثة، مؤشر الأداء التشغيلي بقيمة معامل ثبات (0.802) ومعامل صدق (0.895)، بينما حصل بعد مؤشر الأداء المالي على معاملي ثبات وصدق (0.844، 0.918)، فيما حصل بعد رضا الزبون على معاملي ثبات وصدق (0.875، 0.935)، بينما كانت قيمة كفاية حجم العينة ( $KMO=0.823$ ).

الجدول (3) قيم الثبات والصدق لمتغيرات البحث الثلاث

| المتغيرات                               | الابعاد الفرعية           | الفقرات | قيم الثبات | قيم الصدق | كفاية حجم العينة |
|-----------------------------------------|---------------------------|---------|------------|-----------|------------------|
| الاقتصاد الرقمي ( $\alpha=0.912$ )      | البنية التحتية الرقمية    | 5       | 0.798      | 0.893     | 0.775            |
|                                         | التمكين الرقمي            | 5       | 0.834      | 0.913     |                  |
|                                         | المهارات الرقمية          | 5       | 0.778      | 0.882     |                  |
|                                         | التكنولوجيا الرقمية       | 5       | 0.877      | 0.936     |                  |
| الابتكار المالي ( $\alpha=0.932$ )      | الابداع في توفير السيولة  | 5       | 0.854      | 0.924     | 0.833            |
|                                         | الابداع في الاستثمار      | 5       | 0.833      | 0.912     |                  |
|                                         | الابداع في التمويل        | 5       | 0.787      | 0.887     |                  |
|                                         | الابداع في تسعير الخدمات  | 5       | 0.897      | 0.947     |                  |
| كفاءة الأداء المصرفي ( $\alpha=0.901$ ) | الابداع في إدارة المخاطرة | 5       | 0.903      | 0.950     | 0.823            |
|                                         | مؤشر الأداء التشغيلي      | 5       | 0.802      | 0.895     |                  |
|                                         | مؤشر الأداء المالي        | 5       | 0.844      | 0.918     |                  |
|                                         | رضا الزبون                | 5       | 0.875      | 0.935     |                  |

#### رابعاً: الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث وأبعادها:

1. **الإحصاء الوصفي للمتغير التفسيري للاقتصاد الرقمي:** حصل الاقتصاد الرقمي على وسط محسوب مقداره (3.32) حول الوسط وبوزن نسبي (66.4%) مما يدل على اهتمام متوسط من قبل المصارف السبعة بتطوير قدراتها نحو التحول الشامل في نمط عملها التقليدي، والتوجه نحو ربط التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، والبلوكتشين، ونقاط البيع، وأجهزة الصرف الآلي، وخدمات الزبون عبر تطبيقات الموبايل)، وبما يؤهلها الى تقديم خدمات مالية مؤتمتة وتعزيز كفاءة عملياتها، فضلاً عن توفيرها تجربة مصرفية ذكية وسريعة لزبائنها الحاليين دون الحاجة لزيادة فروعها الفعلية، إذ تبين اتفاق العينة وتجانس آرائهم وتقاربها بانحراف معياري (0.668)، مما جعل معامل الاختلاف حول الاقتصاد الرقمي في المصارف السبعة (20.1%)، اما على مستوى الابعاد الفرعية، فقد تبين من نتائج الجدول (4) الآتي:

أ- حصل بعد التكنولوجيا الرقمية على الترتيب الأول من حيث الأولوية وبمعامل اختلاف نسبي (19.24%) ليحل بالترتيب الثالث من بين المتغيرات قيد الدراسة والبحث في المصارف السبعة، وبوسط حسابي (3.42) مرتفع، لينال اهتمام نسبي (68.4%) جيد من خلال القدرة على دمج المصارف للتقانة الحديثة بعمليها وبما يمكنها من تحويل خدماتها التقليدية الحالية الى صيغ الكترونية مرنة، تتيح لزبائنها اجراء العمليات المالية (التحويل، فتح الحساب، إدارة القروض، التسوق) عبر الانترنت وتطبيقات الهاتف المحمول من دون

الحاجة لزيارة فروعها، وقد كان انحراف البعد المعياري (0.658) مما يدل على توافق الإجابات وتقاربها.

ب- حصل بعد التمكين الرقمي على الترتيب الثاني وبمعامل اختلاف نسبي (22.7%)، وبوسط حسابي (3.29) متوفر الى حد ما وينال اهتمام المصارف النسبي (65.8%) متوسط من خلال امتلاك القدرة على التحول من الأنظمة المصرفية التقليدية الى المنصات الرقمية المرنة وبما يمكنها من تقديم خدمات مالية متخصصة تسرع من انجاز المعاملات وتعزيز تجربة الزبون عبر اعتمادها الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وروبوتات المحادثة وتحليل البيانات والمحفظة الرقمية والمدفوعات اللا تلامسيه مثل التحويل الفوري والمدفوعات واستقبال الحوالات الكترونيا، وبما يؤدي الى حماية بيانات الزبون وتقديم خدمة متكاملة، فيما كان الانحراف المعياري للبعد (0.747).

ج- حازت المهارات الرقمية على الترتيب الثالث من حيث الأولوية وبمعامل اختلاف نسبي (23.2%) وبوسط حسابي (3.23) متوفر الى حد ما، وبوزن نسبي (64.6%) متوسط والناجم عن امتلاكها لمجموعة من القدرات والخبرات البشرية الفنية والإدارية التي تزيد من قدرتها على استعمال التقنيات والاتصالات والتكنولوجيا الحديثة وتوظيفها بشكل فعلي للتحول الرقمي في خدماتها المصرفية، وتقديم الخدمة المالية عبر الانترنت، وتقليل من التدخل البشري فيها، نتيجة لاعتمادها على الامن السيبراني، تحليل البيانات، الذكاء الاصطناعي، الأنظمة المصرفية الأساسية، التسوق الرقمي، اذ يلاحظ ان انحراف المهارات الرقمية المعياري (0.747) يدل على اتفاق العينة على متوسط الاهتمام بهذه السلوكيات والفعاليات التي تطبق فيها.

د- وحل بعد البنية التحتية الرقمية بالترتيب الرابع من حيث الأولوية وبمعامل اختلاف نسبي (23.4%) وبوسط حسابي (3.35) متوفر الى حد ما، وبوزن نسبي (67%) يشير الى الاهتمام المتوسط بامتلاك منظومة متكاملة من الأصول الفنية (البرمجيات، المادية) الداعمة لنظام الاتصالات وتخزين البيانات ومن ثم معالجتها بشكل جهاز عصبي مالي مصرفي حديث لتسهيل تدفق المعلومات بسلاسة وبما يضمن تشغيل جميع اقسامها بالاعتماد على تطبيقات الهواتف الذكية والخدمات والأنظمة المالية والمتضمنة (المكونات المادية، شبكات الاتصالات، مراكز البيانات، البرمجيات وأنظمة التشغيل، الحوسبة السحابية) فيما كان الانحراف المعياري للبعد (0.784) والذي يدل على توافق العينة في اجاباتها عن البعد اجمالاً.

الجدول (4) الإحصاء الوصفي للاقتصاد الرقمي

| المتغيرات              | الوسط المحسوب | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | معامل الاختلاف | الترتيب |
|------------------------|---------------|-------------------|--------------|----------------|---------|
| البنية التحتية الرقمية | 3.35          | 0.784             | 67%          | 23.4%          | 4       |
| التمكين الرقمي         | 3.29          | 0.747             | 65.8%        | 22.7%          | 2       |
| المهارات الرقمية       | 3.23          | 0.749             | 64.6%        | 23.2%          | 3       |
| التكنولوجيا الرقمية    | 3.42          | 0.658             | 68.4%        | 19.2%          | 1       |
| الاقتصاد الرقمي        | 3.32          | 0.668             | 66.4%        | 20.1           | الثالث  |

**2. الإحصاء الوصفي للمتغير الوسيط الابتكار المالي:** حصل الابتكار المالي اجمالاً على وسط حسابي (3.67) مرتفع ، وبوزن نسبي (73.4%) جيد والناجم عن تبني المصارف عينة البحث والدراسة ابتكار وتطبيق خدمات وأساليب وطرائق وأدوات مالية ، فضلاً عن التقنيات والنظم التشغيلية الجديدة وبما يؤدي الى تحسين كفاءتها التشغيلية وتقليل المخاطر واستقطاب الزبائن الجدد، وبناء ميزة تنافسية وذلك باعتمادها المشتقات المالية وحلول التمويل الرقمي، والابتكار التقني المالي، والصناديق المتداولة، وبما يسهم في إبقاء المصارف ضمن بيئة تنافسية شديدة التغيير وبالتالي التكيف مع متطلبات الزبائن المتغيرة وتقليل الكلف وزيادة راس المال والعائد على الاستثمار، اذ يتضح اتفاق العينة وتقارب آرائها حول توفر المتغير وبانحراف معياري (0.640) وبمعامل اختلاف نسبي (17.4%) ليحل بالترتيب الثاني من بين المتغيرات قيد الدراسة والبحث في المصارف السبعة اما على مستوى الابعاد فقد وضحت نتائج الجدول (5) توفرها وبحسب الآتي:



أ) حصل الابداع في التمويل على الترتيب الأول من حيث الأولوية وبمعامل اختلاف نسبي (17.9%)، وبوسط حسابي (3.94) مرتفع، وبوزن نسبي (78.8%) جيد، وبانحراف معياري (0.707) يدل على اتفاق العينة وتقارب اجابتها حول قدرة المصارف عينة البحث من تقديم حلول تمويلية جديدة وإعادة النظر بحلول تقليدية قائمة بأسلوب يؤدي لحل مشكلات الزبائن بسرعة ويقلل من حالات التعثر بالسداد، وتقديم تمويل يتلاءم وطموح الزبون، ويحرك الاقتصاد من خلال (تغيير أساليب السداد، التمويل بضمان التدفق النقدي المستقبلي، الجدارة الائتمانية، دمج الخدمات، السحب على المكشوف، التمويل الفوري).

ب) وبالترتيب الثاني من حيث الأولوية، حصل بعد الابداع في الاستثمار على معامل اختلاف نسبي (18.2%) وبوسط حسابي (3.92) مرتفع، وبوزن نسبي (78.4%) جيد وبانحراف معياري (0.715) يشير الى اتفاق العينة وتجانس آرائها حول قدرة المصارف عينة البحث من توظيف أموالها واموال زبائنهم في أصول وفرص جديدة بطرائق غير تقليدية وبما يحقق عائد اعلى وبمخاطر محسوبة ويواكب التغيير في القطاع المصرفي (الابداع في الأصول، الابداع في الهيكلة، الابداع في إدارة المخاطر، الابداع في خدمة زبائنهم الحاليين والمتوقعين)، اذ تتجه المصارف الى الابداع بالاستثمار عندما يكون لديها فائض بالسيولة، وانخفاض عائد الفائدة، التغير في توقعات الزبائن، المنافسة مع المصرف الأخرى) وهذا ما يسمى التشغيل الذكي للأموال.

ج) حاز بعد الابداع في إدارة المخاطرة على الترتيب الثالث وبمعامل اختلاف نسبي (19.7%)، وبوسط حسابي (3.65) مرتفع، وبانحراف معياري (0.721) يشير الى الاتفاق على تبني المصارف عينة البحث الابداع في إدارة المخاطرة باهتمام نسبي (73%) الجيد الذي توليه للتقنيات الحديثة (تحليل البيانات الضخمة، الذكاء الاصطناعي، الاستراتيجيات المبتكرة) لتوقع ، وقياس، وتخفيف المخاطر المالية والتشغيلية بسرعة ودقة ، مما يتيح لها تحويل المخاطر من (تهديدات الى فرص) تحقق من خلالها ميزة تنافسية وكفاءة تشغيلية بالاعتماد على (التحول الرقمي والنماذج التنبؤية وأتمتة العمليات وإدارة مخاطر الامن السيبراني)، لاسيما وانها تعمل باستباقية وتحسن من تجربة الزبون، وتعزز من ثقة المستثمرين والجهات الرقابية بها.

د) وبالترتيب الرابع من حيث الأولوية ، كان الابداع في توفير السيولة وبمعامل اختلاف نسبي (21.2%)، وبوسط حسابي (3.45) مرتفع، وبوزن نسبي (69%) جيد، وانحراف معياري (0.734) يدل على توافق العينة على امتلاك المصارف المبحوثة القدرة على تأمين النقد الجاهز بسرعة واقل كلفة ممكنة (فن تحويل الأصول البطيئة لنقد سريع دون بيعها)، نتيجة لاعتماده على أدوات وطرائق غير تقليدية مثل ودائع الزبائن او قروض البنك المركزي، وذلك بتحويلها الأصول الموجودة لسيولة ، وتسريع دورة النقد داخلها، واعتماد التوريد، والودائع الذكية المرنة، منصات إعادة الشراء، المقاصة الفورية والتسوية، تمويل سلسلة التوريد.

هـ) واخيراً وبالترتيب الخامس من حيث الأولوية حل بعد الابداع في التسعير للخدمات المصرفية، وبمعامل اختلاف نسبي (23.4%) ووسط حسابي (3.42) مرتفع، وبوزن نسبي (68.4%) جيد حول قدرة المصارف عينة البحث على ابتكار استراتيجيات تسعير مرنة ومخصصة تعكس القيمة الفعلية لخدمات زبائنهم، لتتجاوز تغطية التكاليف وتقديم نماذج ذكية تعزز ولائهم وتزيد من الربحية وذلك بلجوئها الى التسعير الديناميكي، التسعير على أساس القيمة، رسوم الباقات المجمعة) بغية جذب شرائح جديدة واستدامة ميزتها التنافسية وإدارة السيولة والمخاطر.

الجدول (5) الإحصاء الوصفي للأبداع المالي

| الترتيب | معامل الاختلاف | الوزن النسبي | الانحراف المعياري | الوسط المحسوب | المتغيرات                 |
|---------|----------------|--------------|-------------------|---------------|---------------------------|
| 4       | 21.2%          | 69%          | 0.734             | 3.45          | الابداع في توفير السيولة  |
| 2       | 18.2%          | 78.4%        | 0.715             | 3.92          | الابداع في الاستثمار      |
| 1       | 17.9%          | 78.8%        | 0.707             | 3.94          | الابداع في التمويل        |
| 5       | 23.4%          | 68.4%        | 0.801             | 3.42          | الابداع في تسعير الخدمات  |
| 3       | 19.7%          | 73%          | 0.721             | 3.65          | الابداع في إدارة المخاطرة |
| الثاني  | 17.4%          | 73.4%        | 0.640             | 3.67          | الابتكار المالي           |

### 3. الإحصاء الوصفي لكفاءة الأداء المصرفي: تبين اتجاه المصارف عينة البحث الى

اعتماد كفاءة أدائها المصرفي بالترتيب الأول على مستوى المتغيرات الثلاث وبمعامل اختلاف نسبي (15.6%)، اذ حصل على وسط حسابي (3.67) مرتفع ويطبق بوزن نسبي (73.4%) جيد، وبانحراف معياري (0.573) يشير لاتفاق العينة على امتلاك المصارف القدرة على تحقيق اكبر قدر من المخرجات (أرباح، خدمات، نمو، رضا الزبائن)، وبأقل قدر من المخرجات (أموال، موظفين، تكنولوجيا، وقت، فروع)، اذ يتجه الى ترشيد وقت انجاز العمل وتنويع القروض والاستثمارات باعتماد الرقمنة والأتمتة وترشيد الفروع وتنويع الإيرادات وإشاعة ثقافة الكفاءة بين موظفيه وفروعه، اما على مستوى الابعاد، فقد توضحت بمخرجات الجدول (6) وبحسب الآتي:

أ) حصل بعد مؤشر الأداء المالي على الترتيب الأول من وجهة نظر عينة البحث بمعامل اختلاف نسبي (16.4%)، وبوسط حسابي (3.71) مرتفع نتيجة لاهتمام المصارف عينة البحث النسبي (74.2%) بجميع معايير ومقاييس (كمية، نوعية) توظف لتقييم صحة عمل المصارف من حيث الربحية والنمو والقدرة على تسديد الالتزامات وتأمين الأموال وتعتمد على الربحية والملاءة والسيولة والنمو والجودة، فضلاً عن الوقوف على السلامة المالية، والكفاءة التشغيلية للمصارف، اذ تعد أدوات شخصية تكشف عن مدى نجاحها في بلوغ أهدافها، وإدارة المخاطر وتحقيق الأرباح، وقد وجدت الباحثة اتفاق العينة بانحراف معياري (0.610) على امتلاك المصارف (مؤشرات الربحية، مؤشرات السيولة، مؤشرات جودة الأصول، مؤشرات كفاءة رأس المال).

ب) وبالترتيب الثاني من حيث الأولوية حل بعد رضا الزبون وبمعامل اختلاف نسبي (17.1%)، وبوسط حسابي (3.84) مرتفع وبوزن نسبي (76.8%) وهو الأعلى من بين الابعاد تطبيقاً، اذ يعتمد على السرعة ولوضوح والاحترام وقدرة المصرف على حل المشكلات دون لف ودوران، مما يمنح الزبون الشعور بأن المصرف قد حقق او تجاوز توقعاته مقابل الأموال والوقت والجهد الذي دفعه، لاسيما وان الرضا يشير الى الفرق بين الادراك الفعلي للخدمة والتوقعات المسبقة له، وقد تبين للباحثة التزام المصارف النسبي بجميع ما ذكر من فقرات.

ج) حصل بعد مؤشر الأداء التشغيلي على معامل اختلاف نسبي (17.4%) ليكون بالترتيب الثالث من حيث الأولوية، وبوسط حسابي (3.47) مرتفع التوفر، وينال اهتمام نسبي (69.4%) جيد، وبانحراف معياري (0.604) يدل على توافق العينة وتجانس اجاباتها حول إمكانية المصارف على تحويل مدخلاتها من أموال الى مخرجات كفؤة نتيجة لتمسكها بتقديم الخدمات والسلع المصرفية بسرعة ودقة وجودة، فضلاً عن متوسط وقت الانتظار ونسبة المعاملات الرقمية وزمن دورة المعاملة والتسهيلات التي تمنحها على القروض ومعدلات الفائدة، ومعدلات حل الشكاوى من اول مرة، وجاهزية الأنظمة وزمن التعافي من العطل.

الجدول (6) الإحصاء الوصفي لكفاءة الأداء المصرفي

| المتغيرات            | الوسط المحسوب | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | معامل الاختلاف | الترتيب |
|----------------------|---------------|-------------------|--------------|----------------|---------|
| مؤشر الأداء التشغيلي | 3.47          | 0.604             | 69.4%        | 17.4%          | 3       |
| مؤشر الأداء المالي   | 3.71          | 0.610             | 74.2%        | 16.4%          | 1       |
| رضا الزبون           | 3.84          | 0.659             | 76.8%        | 17.1%          | 2       |
| كفاءة الأداء المصرفي | 3.67          | 0.573             | 73.4%        | 15.6%          | الاول   |

#### خامساً: الإحصاء الاستدلالي واختبار فرضيات البحث:

1. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للاقتصاد الرقمي في كفاءة الأداء المصرفي: اتضح للباحثة من نتائج الجدول (7)، ان قيمة (F-Test) المحسوبة للأنموذج المختبر والمعني بتأثير الاقتصاد الرقمي في كفاءة الأداء المصرفي (112.733)، وهي تزيد عن قيمتها (F) الجدولية (3.9022) عند درجة الحرية (154)، مما يقود الباحثة لقبول الفرضية الرئيسية الأولى (توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للاقتصاد الرقمي في كفاءة الأداء المصرفي)، اذ تبين وجود معامل تفسير مقداره (0.410) مما يدل على ان أي اهتمام تمنحه المصارف السبعة بكفاءة الأداء المصرفي، فأن ما نسبته 41% منه

تعزى الى الاقتصاد الرقمي، اما على مستوى تأثير الاقتصاد الرقمي في كفاءة الأداء المصرفي فقد اتضح ان قيمة الميل الحدي ( $\beta=0.678$ ) عند القيمة الاحتمالية للخطأ (0.000) وبقيمة ( $T=10.618$ ) التي تزيد عن القيمة المجدولة (1.9754) وبدرجة حرية (154).

الجدول (7) تأثير الاقتصاد الرقمي في كفاءة الأداء المصرفي

| كفاءة الأداء المصرفي |        |           |           |         |       |
|----------------------|--------|-----------|-----------|---------|-------|
| P-V                  | T      | $\beta_1$ | $\beta_0$ | F       | $R^2$ |
| 0.000                | 10.618 | 0.678     | 1.166     | 112.733 | 0.410 |

2. **اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:** توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للاقتصاد الرقمي في الابتكار المالي: اتضح للباحثة من نتائج الجدول (8)، ان قيمة (F-Test) المحسوبة للأنموذج المختبر والمعني بتأثير الاقتصاد الرقمي في الابتكار المالي (202.254) وهي تزيد عن قيمتها (F) الجدولية (3.9022) عند درجة الحرية (154)، مما يقود الباحثة لقبول الفرضية الرئيسية الثانية (توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للاقتصاد الرقمي في الابتكار المالي)، اذ تبين وجود معامل تفسير مقداره (0.555)، مما يدل على ان أي اهتمام تمنحه المصارف السبعة بالابتكار المالي، فأن ما نسبته (55.5%) منه تعزى الى الاقتصاد الرقمي، اما على مستوى تأثير الاقتصاد الرقمي في الابتكار المالي، فقد اتضح ان قيمة الميل الحدي ( $\beta=0.892$ )، عند القيمة الاحتمالية للخطأ (0.000) وبقيمة ( $T=14.222$ ) التي تزيد عن القيمة المجدولة (1.9754) وبدرجة حرية (154).

الجدول (8) تأثير الاقتصاد الرقمي في الابتكار المالي

| الابتكار المالي |        |           |           |         |       |
|-----------------|--------|-----------|-----------|---------|-------|
| P-V             | T      | $\beta_1$ | $\beta_0$ | F       | $R^2$ |
| 0.000           | 14.222 | 0.892     | 0.496     | 202.254 | 0.555 |

3. **اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:** توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للابتكار المالي في كفاءة الأداء المصرفي: اتضح للباحثة من نتائج الجدول (9)، ان قيمة (F-Test) المحسوبة للأنموذج المختبر والمعني بتأثير الابتكار المالي في كفاءة الأداء المصرفي (200.058)، وهي تزيد عن قيمتها (F) الجدولية (3.9022) عند درجة الحرية (154)، مما يقود الباحثة لقبول الفرضية الرئيسية الثالثة (توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية للابتكار الرقمي في كفاءة الأداء المصرفي)، اذ تبين وجود معامل تفسير مقداره (0.553)، مما يدل على ان أي اهتمام تمنحه المصارف السبعة بكفاءة الأداء المصرفي، فأن ما نسبته (55.3%) منه تعزى الى الابتكار المالي، اما على مستوى تأثير الابتكار المالي في كفاءة الأداء المصرفي، فقد اتضح ان قيمة الميل الحدي ( $\beta=0.657$ )، عند القيمة الاحتمالية للخطأ (0.000) وبقيمة ( $T=14.144$ ) التي تزيد عن القيمة المجدولة (1.9754) وبدرجة حرية (154).

الجدول (9) تأثير الابتكار المالي في كفاءة الأداء المصرفي

| كفاءة الأداء المصرفي |        |           |           |         |       |
|----------------------|--------|-----------|-----------|---------|-------|
| P-V                  | T      | $\beta_1$ | $\beta_0$ | F       | $R^2$ |
| 0.000                | 14.144 | 0.657     | 1.199     | 200.058 | 0.553 |

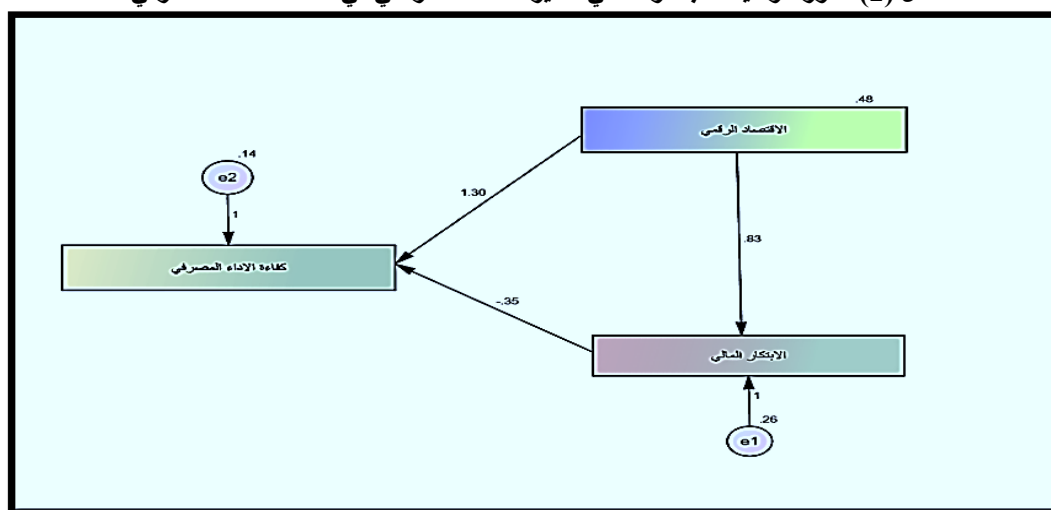
4. **اختبار الفرضية الرابعة:** توجد علاقة تأثير للاقتصاد الرقمي في كفاءة الأداء المصرفي بتوسيط الابتكار المالي: يتبين للباحثة من نتائج الجدول (10) وجود تأثير مباشر للاقتصاد الرقمي في كفاءة الأداء المصرفي مقداره (1.300) عند القيمة الاحتمالية (0.000) وبقيمة ( $T=19.252$ )، فيما كان تأثير الاقتصاد الرقمي في الابتكار المالي (0.830) عند القيمة الاحتمالية (0.000) وبقيمة ( $T=14.009$ )، فيما كان تأثير الابتكار المالي في كفاءة الأداء المصرفي (-0.346) عند القيمة الاحتمالية (0.000) وبقيمة ( $T=5.669$ )، اذ كانت جميع قيم (T) المحسوبة تزيد عن القيمة الجدولية (1.9754)، مما يعني ان تأثير المتغير الوسيط تأثير جزئياً، أي توجد علاقة تأثير للاقتصاد الرقمي في كفاءة الأداء المصرفي بوجود المتغير الوسيط الابتكار المالي وبعدم وجوده، فيما كانت قيمة اختبار سوبل لمعنوية الوسيط ( $T=5.129$ ) عند القيمة الاحتمالية (0.000) مما يسمح للباحثة بقبول الفرضية الرابعة (توجد علاقة تأثير للاقتصاد الرقمي في كفاءة الأداء المصرفي بتوسيط الابتكار المالي).

## دور الابتكار المالي في تعزيز كفاءة الأداء المصرفي في الاقتصاد الرقمي

الجدول (10) الدور الوسيط للابتكار المالي لتأثير الاقتصاد الرقمي في كفاءة الأداء المصرفي

| المستقل         | اتجاه التأثير       | التابع               | قيمة بيتا         | قيمة بيتا المعيارية | النسبة الحرجة (T) | القيمة الاحتمالية |
|-----------------|---------------------|----------------------|-------------------|---------------------|-------------------|-------------------|
| الاقتصاد الرقمي | ←---                | كفاءة الأداء المصرفي | 1.300             | 1.102               | 19.252            | 0.000             |
| الاقتصاد الرقمي | ←---                | الابتكار المالي      | 0.830             | 0.751               | 14.009            | 0.000             |
| الابتكار المالي | ←---                | كفاءة الأداء المصرفي | -0.346            | -0.324              | 5.669             | 0.000             |
| قيمة بيتا       | قيمة بيتا المعيارية | الخطأ المعياري       | القيمة الاحتمالية |                     |                   |                   |
| -0.287          | -0.244              | 0.054                | 5.129             |                     |                   | 0.000             |

الشكل (2) الدور الوسيط للابتكار المالي لتأثير الاقتصاد الرقمي في كفاءة الأداء المصرفي



### الاستنتاجات

1. الابتكار المالي ضرورة حتمية للمصارف في الوقت الراهن وفي ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، ولابد من تجسيد الابتكار المالي وأدأته في داخل المصارف عبر تحديد الطاقات الابداعية ومحاولة تدريبها وتوفير الظروف الملائمة والمناسبة لأستغلال الطاقات الابداعية المتاحة.
2. بينت نتائج الدراسة أن الابتكار المالي يمثل آلية فاعلة لتحويل إمكانات الاقتصاد الرقمي إلى نتائج ملموسة في الأداء المصرفي، إذ أسهم بصورة معنوية في رفع كفاءة الأداء المصرفي، كما أثبتت النتائج وجود تأثير مباشر للاقتصاد الرقمي في تعزيز مستوى الابتكار المالي داخل المصارف التجارية.
3. أثبتت نتائج اختبار الدور الوسيط أن الابتكار المالي يؤدي دوراً وسيطاً جزئياً في العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وكفاءة الأداء المصرفي، الأمر الذي يشير إلى أن تحقيق مستويات أعلى من كفاءة الأداء لا يعتمد على تبني الاقتصاد الرقمي وحده، وإنما يتطلب توظيف التقنيات الرقمية في تطوير الابتكارات المالية والعمليات المصرفية.
4. أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن متغير كفاءة الأداء المصرفي حقق أعلى مستوى بين متغيرات الدراسة بوسط حسابي بلغ (3.67) ووزن نسبي (73.4%)، كما جاء رضا الزبون في مقدمة أبعاد كفاءة الأداء بوزن نسبي (76.8%)، مما يعكس اهتمام المصارف التجارية المبحوثة بتحسين جودة الخدمات المصرفية والاستجابة لمتطلبات العملاء من خلال تبني التطبيقات الرقمية والابتكارات المالية.

### التوصيات

1. توصي الدراسة بزيادة استثمارات المصارف التجارية في تطوير البنية التحتية الرقمية وتحديث الأنظمة المصرفية، مع التوسع في توظيف التقنيات الرقمية الحديثة بما يعزز الابتكار المالي ويرفع مستوى كفاءة الأداء المصرفي.
2. ضرورة تبني المصارف برامج متخصصة لتنمية الابتكار المالي، من خلال تطوير المنتجات والخدمات المصرفية الرقمية، وتعزيز قدرات العاملين عبر التدريب المستمر على التقنيات المالية الحديثة، بما يساهم في تحسين جودة الخدمات وزيادة القدرة التنافسية.



3. ضرورة الجهات الرقابية والإدارات العليا في المصارف بوضع سياسات واستراتيجيات متكاملة لدعم التحول الرقمي والابتكار المالي، مع توفير البيئة التشريعية والأمن السيبراني اللازمين، لضمان استدامة تحسين كفاءة الأداء المصرفي وتحقيق ميزة تنافسية في ظل الاقتصاد الرقمي.

4. تعزيز الشفافية والإفصاح عن مؤشرات الابتكار المالي ضمن التقارير السنوية للمصارف بما يساهم في تحسين ثقة المستثمرين ودعم كفاءة الأداء المصرفي.

### المصادر Reference

1. رميساء، حموري، آمنة، بالطواطو (2022) دور الابتكار المالي في تحسين الأداء المالي في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك قطر الإسلامي (2016-2020)، رسالة ماجستير منشورة مقدمة الى معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
2. القيسي، عمار وفوزي (2025)، أثر التحول الرقمي على كفاءة الأداء المالي في المصارف التجارية العراقية، مجلة كلية المعارف الجامعة، المجلد 36، العدد 4، 372:387.
3. الحاتمي، احمد راقب حسن (2024) دور الابتكار المالي في تطوير الخدمات المصرفية من خلال الدور الوسيط لنظم إدارة المعرفة : دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في المصارف التجارية الخاصة في الفرات الأوسط، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 20، العدد 2، 724:746.
4. 3. خلف، ثامر علي (2026) واقع مستقبل الاقتصاد الرقمي في العراق، مجلة المدارات العلمية للعلوم الانسانية والاجتماعي، المجلد 4، العدد 1، 726:748.
5. سلطان، حكمت رشيد، عزب، سامي عبدالله، (2017) دور ابعاد الابداع المالي في تحقيق متطلبات النجاح المالي، مجلة العلوم الأنسانية جامعة زاخو، المجلد 5، العدد 1، 200-220.
6. معروف، رمضان علي السيد، (2025) دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر- ومايليزيا، مجلة البحوث التجارية كلية التجارة جامعة الزقازيق، المجلد 47، العدد 1، 891-927.
7. عبدالرحمن، قباصة رنا، (2025) أثر التسويق الرقمي عبر المنصات على كفاءة الأداء المصرفي- دراسة تحليلية على مصرف الجمهورية فرع جامعة الزوية، المجلد 8، العدد 1، 46-66.
8. التميمي، سعد عبد الكريم (2022)، التحول الرقمي في المصارف ودوره في تحسين الأداء. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
9. التميمي، فاضل عبد الكريم، (2021)، الابتكار المالي الرقمي ومتطلبات نجاحه في القطاع المصرفي. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
10. الجبوري، أحمد عبد الواحد (2021)، الخدمات المصرفية الإلكترونية وتطور الأداء المصرفي، دار صفاء للنشر والتوزيع.
11. الجبوري، أحمد كاظم (2020)، البنية التحتية المالية ودورها في تطوير القطاع المصرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
12. الجبوري، فلاح محمود (2020) التحول الرقمي وأثره في تحسين كفاءة الأداء المصرفي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
13. الجبوري، محمد طاهر (2020)، المنافسة في القطاع المصرفي وأثرها في التحول الرقمي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
14. الخفاجي، سامي عبد الرضا (2021) التحول الرقمي في المصارف وتقليل الإجراءات التقليدية، دار صفاء للنشر والتوزيع.
15. الخفاجي، علي حسن (2020)، التطبيقات المصرفية وأثرها في تحسين الخدمات المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
16. الزبيدي، علي كاظم (2021) التحول الرقمي في القطاع المصرفي وأثره على الأداء، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
17. الزهاوي، علي حسن (2020) التحول الرقمي وأثره في خفض التكاليف المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
18. العامري، رائد محمد (2022) الابتكار المالي والتحول الرقمي في القطاع المصرفي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
19. العبيدي، علي حسن (2021) قياس كفاءة الأداء المصرفي في ظل الابتكار المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع.

20. العبيدي، محمد صالح(2021)التشريعات المالية وأثرها في تنظيم العمل المصرفي الرقمي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
21. العلي، حسن محمود(2020)دور الابتكار المالي في تطوير الخدمات المصرفية، دار المسيرة للنشر- والتوزيع.
22. العبيدي، حسين علي(2021)قياس كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، دار اليازوري العلمية للنشر- والتوزيع.
23. الأسدي، كريم جاسم(2021)سلوك العملاء وأثره في التحول الرقمي للمصارف، دار صفاء للنشر- والتوزيع.
24. الشمري، خالد بن سعد (2021) الابتكار المالي وأثره في تحسين الأداء المصرفي، دار صفاء للنشر- والتوزيع.
25. الشمري، حيدر كاظم (2021) الابتكار المالي وأثره في قياس الأداء المصرفي، دار صفاء للنشر والتوزيع.
26. الشمري، علي عبد الحسين (2021) الابتكار المالي وأثره في رضا العملاء المصرفيين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
27. الشمري، علي حسين (2020) الأمن السيبراني ودوره في حماية الأنظمة المصرفية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
28. حسين، محمد عبد الله (2020) الابتكار المالي ودوره في تطوير القطاع المصرفي، دار المسيرة للنشر- والتوزيع.
29. عبد الله، يوسف محمد، (2021)، دور التكنولوجيا في تطوير العمل المصرفي، دار صفاء للنشر والتوزيع.
30. عبد الكريم، أحمد علي (2019)، التكنولوجيا المالية والابتكار في الخدمات المصرفية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
31. سليمان، عبد الرحمن محمد (2020)، مدخل إلى الاقتصاد الرقمي، دار صفاء للنشر والتوزيع.
32. الطائي، علي عبد الأمير (2020) الخدمات المصرفية الرقمية ودورها في تحسين كفاءة الأداء، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
33. محمد، أحمد حسن (2021) الاقتصاد الرقمي وتحولاته المعاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
34. Abdulrazak, R.S., & Ahmed, A. H. (2022). Digital transformation challenges in Iraqi banks: A regulatory perspective. *Journal Of Financial Innovation*, 8(3), 45-60
35. Accenture. (2021). Banking consumer study : the future of banking <https://www.accenture.com>
36. AL-Hchaimi, A., & AL-Saadi, N. (2021) Infrastructure gaps and digital banking in Iraq. *Arab Economic Review*, 15(2), 112-130.